



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأمم المتحدة  
للأغذية والزراعة



# مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الخامسة والثلاثون

مسقط، سلطنة عمان، 2-4 مارس/آذار 2020

موجز التوصيات الصادرة عن الهيئات الإقليمية والاجتماعات الرئيسية في الشرق الأدنى بشأن: (1) المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات؛ (2) والمسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية

## الموجز

تقدّم هذه الوثيقة موجزًا عن النتائج والتوصيات الأساسية التي توصلت إليها الهيئات الإقليمية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الفترة 2018-2019. وقد أخذت في الاعتبار اجتماعات الهيئات التالية: الدورة الرابعة والعشرون لهيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى؛ والدورة العاشرة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك؛ والدورة الحادية والثلاثين لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى والدورة التاسعة لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية. وتعرض الوثيقة أيضًا نتائج الاجتماعات الرئيسية، لا سيما أيام الأراضي والمياه، والمنتدى العربي للتنمية المستدامة، وحلقة العمل الإقليمية بشأن دعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا في قطاعي الزراعة والمياه، والحوار الإقليمي المتعدد أصحاب المصلحة لتعميم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الزراعية.

## الإجراءات المقترحة من المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعوّ إلى القيام بما يلي:

- الأخذ علمًا بالنتائج الرئيسية لدورات الهيئات الإقليمية والاجتماعات الرئيسية المعقودة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال فترة السنتين 2018-2019؛
- ودعوة البلدان الأعضاء ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن هذه الدورات والاجتماعات بشأن المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات وكذلك المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية.

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجاماً مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة وعلى غيرها من الوثائق على موقع المنظمة: [www.fao.org](http://www.fao.org)

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي

[FAO-RNE-NERC@fao.org](mailto:FAO-RNE-NERC@fao.org)

## مقدمة

### أولاً- هيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى

1- عقدت الدورة الرابعة والعشرون لهيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى في أنطاليا، تركيا، في الفترة من 25 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وحضر الدورة 45 ممثلاً من 13 بلداً من البلدان الأعضاء وبلد واحد بصفة مراقب، وخمسة ممثلين بصفة مراقب من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية دولية إقليمية. ووضعت الهيئة توصيات بشأن مشروع جدول أعمال لجنة الغابات في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) موجهة إلى المؤتمر الإقليمي (من أجل إمكانية مناقشتها) وبشأن أولويات برنامج المنظمة فيما يتصل بالغابات. ونظرت الهيئة عند وضع التوصيات في التطورات العالمية داخل المنظمة وخارجها.

2- وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات، قامت الهيئة بما يلي:

- دعت الأعضاء إلى تعزيز جهود التنسيق الإقليمية والأقليمية والتعاون في مجال صحة الغابات والحرائق والأنواع الغازية، وطلبت الدعم من المنظمة في احتواء الآفات والأمراض الناشئة؛
- ودعت البلدان إلى الأخذ بممارسات إدارة الأراضي المستدامة التي تجمع بين حفظ التنوع البيولوجي واستخدامات الأراضي بما يعود بالنفع على السكان المحليين؛
- وأحاطت علماً بالنتائج المتعلقة بالغابات التي توصل إليها المؤتمر الرابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ودعت البلدان إلى النظر في كيفية تعزيز الإسهامات المتعلقة بالغابات في مساهماتها المحددة وطنياً؛
- وأحاطت علماً بالنتائج المتعلقة بالغابات التي توصل إليها الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ودعت البلدان إلى الإسهام في وضع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛
- وأحاطت علماً بنتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وأفادت بأنها تسعى إلى الوفاء بالالتزامات المتصلة بالغابات الواردة في الإعلان الوزاري<sup>1</sup>؛
- ودعت البلدان إلى تشجيع إيجاد حلول مستمدة من الطبيعة لتغير المناخ؛
- وأحاطت علماً بالنتائج التي توصل إليها المنتدى العالمي الأول بشأن الغابات في المناطق الحضرية، ودعت البلدان إلى تعزيز مبادرة مدن الأشجار في العالم؛
- وأحاطت علماً بعملية إصلاح الأمم المتحدة، وشجعت البلدان النامية على ضمان إعطاء قضايا الغابات ما تستحقه من أولوية في وضع وثائقها الخاصة بأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛
- ودعت البلدان الأعضاء في الهيئة الدولية المعنية بأشجار الحور والأشجار الأخرى السريعة النمو التي تساهم في استدامة الشعوب والبيئة إلى المشاركة في إصلاحها المستمر، ودعت البلدان غير الأعضاء إلى النظر في الانضمام إليها في إطار نطاقها الجديد؛

<sup>1</sup> متاح في: [https://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=E/HLS/2018/1&Lang=A](https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/HLS/2018/1&Lang=A)

- وأوصت البلدان بتعزيز مشاركة مؤسساتها المعنية بالغابات والمراعي في إعداد مساهماتها المحددة وطنياً، وتعزيز قدراتها للحصول على التمويل المرتبط بالتكثيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره ولتحقيق حيادية تدهور الأراضي؛
  - وسلطت الضوء على الحاجة إلى برامج استصلاح على الأجل الأطول؛
  - واقترحت إمكانية أن تُشكل أطر البرمجة القطرية منطلقاً لتعزيز دعم المنظمة لاستعادة النظم الإيكولوجية للغابات والمراعي؛
  - ودعت الأعضاء إلى تعزيز جهود التنسيق والتعاون بين البلدان بشأن الأنواع الغازية العابرة للحدود؛ وطلبت الدعم من المنظمة لاحتواء الآفات والأمراض الناشئة؛
  - وشددت على ازدياد أهمية إدارة حرائق الغابات، لا سيما الوقاية منها، وأكدت الحاجة إلى معلومات أكثر دقة وتفصيلاً بشأن الحرائق من أجل تقييم فعالية التدابير والاستراتيجيات الوقائية؛
  - ودعت البلدان إلى مواصلة تعزيز الجهود في مجال تبادل الخبرات، والاستفادة من الجهود الناجحة، بما يشمل تبادل الخبرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛
  - ودعت البلدان إلى دعم المؤتمر العالمي الخامس عشر للغابات، وإلى تشجيع حضور جميع القطاعات داخل الإقليم ومشاركتها على أوسع نطاق ممكن؛
  - ودعت البلدان إلى اقتراح المواضيع والمجالات التي يمكن أن تُشكل الأساس للجلسات التقنية للمؤتمر، وشجعت الأعضاء، حسب الاقتضاء، على دعم المؤتمر مالياً، لا سيما من أجل تيسير مشاركة البلدان النامية؛
  - واقترحت الاستفادة من خبرة اللجنة المعنية بمسائل غابات البحر الأبيض المتوسط (سيلفا ميدترانيا) في سياق التعاون الأقليمي، بما في ذلك التعاون في مجالات صحة الغابات وإدارة الحرائق؛
  - وسلطت الضوء على بعض فجوات المعرفة في مواصلة تعزيز المنتجات الحرجية غير الخشبية، وأثارت المخاوف بشأن تدهور الموارد الغابية الذي يمكن أن ينشأ عن التعزيز الاقتصادي والموارد الحرجية غير الخشبية، مما يؤدي إلى استغلالها المفرط؛
  - وأبرزت الحاجة إلى تحسين طرق جرد المنتجات الحرجية غير الخشبية التي يمكن أن توفر الغذاء للمجتمعات المحلية و/أو الحياة البرية، وتعزيز القدرات التقنية في هذا الاتجاه؛
  - وأقرت بأهمية تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بشأن تعزيز المنتجات الحرجية غير الخشبية والحاجة إلى تنمية الأسواق المحلية والخارجية لهذه المنتجات؛
  - وأبرزت الحاجة إلى وضع استراتيجيات وطنية للمراعي والحياة البرية والغابات؛
  - وأكدت أهمية الاتفاق على معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للمراعي والأخذ بها.
- وفيما يتعلق بمسائل البرنامج والميزانية، قامت الهيئة بما يلي:
- 3
- وأوصت المنظمة بأن تنظر في الفرص التي يتيحها عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية من أجل تعزيز أنشطة إصلاح الغابات والبيئة الطبيعية؛

- ولاحظت الصعوبات التي تواجهها البلدان التي تعاني من نزاعات داخلية في الحصول على التمويل الدولي؛ وأوصت المجتمع الدولي بإيلاء عناية خاصة لمثل هذه الحالات؛
- ولاحظت أن الأموال الموجهة إلى الغابات والمراعي آخذة في التراجع وأنه يجب الأخذ بنهج أوسع لتنسيق الجهود مع ما يبذل من جهود في المجالات ذات الصلة، وإعداد طلبات تمويل أشمل؛ وطلبت مواصلة الدعم المقدم من المنظمة في هذا الصدد؛
- وطلبت إلى المنظمة دعم البلدان في إجراء دراسة من أجل تقييم حالة التنوع البيولوجي للغابات والمراعي في الإقليم، وتحديد الفجوات في الإجراءات القطرية المقبلة، وإنشاء مصارف للجينات من أجل الحفاظ على مواردها الوراثية الوطنية؛
- وأيدت التوصية الداعية إلى البحث عن تدابير استباقية لتعزيز الصلات بين عملها وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات، والبحث أيضاً عن السبل الملائمة لتعزيز التعاون مع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات حسب ما أوصت به لجنة الغابات؛
- وطلبت إلى المنظمة مواصلة دعم تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات، وإرساء صلات واضحة بين أنشطتها والخطة المذكورة، والإبلاغ عن التنفيذ تبعاً لذلك؛ وطلبت من المنظمة مواصلة دورها القيادي في الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛
- وأوصت لجنة الغابات بأن تنظر في الفرص التي يتيحها عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية من أجل النهوض بأنشطة إصلاح الغابات والبيئة الطبيعية؛
- وطلبت إلى المنظمة مواصلة الإسهام في برنامج العمل العالمي للإجراءات المتعلقة بالمناخ، وتعزيز المبادرات والمشاريع والبرامج المتعلقة بالغابات، وكذلك دعم البلدان في وضع مقترحاتها المتعلقة بالغابات والمراعي وغيرها من استخدامات الأراضي من أجل الصندوق الأخضر للمناخ؛
- وطلبت إلى المنظمة استكشاف سبل ووسائل للمساعدة على زيادة تعزيز إسهام قطاع الغابات في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛
- وطلبت إلى المنظمة مواصلة تعزيز أنشطة الغابات في المناطق الحضرية؛
- وطلبت إلى المنظمة القيام بدور نشط في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وتوسيع نطاق دعمها لمنظمات منتجي الغابات والمزارع من خلال مرفق الغابات والمزارع؛
- وقدمت معلومات عن الأنشطة المتصلة بمتابعة المساهمات المحددة وطنياً والأنشطة المحددة لدعم تطورات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ولاحظت الحاجة إلى التعلم المستمر من التجارب الجيدة وتبادل الدروس المستفادة، وأوصت المنظمة بأن تواصل تيسير هذه العملية؛
- وطلبت إلى المنظمة مواصلة دعمها لجهود الحصول على أموال دولية، لا سيما للمساعدة في بناء القدرة على إعداد البرامج والمشاريع ذات الصلة؛
- وطلبت دعم المنظمة من أجل تعزيز قدرات البلدان في مجال الوقاية من الحرائق وتدخلات ما بعد الحرائق، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق الخطوط التوجيهية الحالية بشأن الحرائق لتشمل أيضاً تدخلات ما بعد الحرائق؛

- وطلبت من المنظمة مواصلة دعم الشبكة الإقليمية للغابات وحرائق البراري للشرق الأدنى وشبكة الشرق الأدنى لصحة الغابات والأنواع الغازية في تنفيذ أنشطتها، ومواصلة تعزيز التعاون الإقليمي والأقليمي في مجال حرائق الغابات وصحة الغابات والأنواع الغازية؛
- وأقرت بأهمية مجموعة العمل المعنية بالغابات والنظم الزراعية المختلطة بالغابات والمراعي في الأراضي الجافة، لا سيما بالنسبة للإقليم، ولاحظت استمرار الحاجة إلى إبقاء أعضاء المجلس على علم بما يستجد من تطورات كي يكون بوسع البلدان التي لا تزال غير مرتبطة بمجموعة العمل الانضمام إليها وترشيح خبراءها؛
- ودعمت مشروع تمكين شباب رواد الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وطلبت إلى المنظمة استكشاف السبل والوسائل لدعم تطويره وتنفيذه؛
- وطلبت المساعدة من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وسائر المنظمات ذات الصلة في وضع استراتيجيات وطنية للمراعي، مع إيلاء المراعاة، حسب الاقتضاء، للتوجيهات الواردة في الاستراتيجيات الإطارية التي وضعتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛
- وسلطت الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات بشأن عواقب تغير المناخ على الأمن الغذائي في الإقليم، ودعت المنظمة إلى مساعدة البلدان على اختيار الأنواع القادرة على تحمل الجفاف في الزراعة والحراثة، ووضع مؤشرات قابلة للقياس وتنمية القدرات المطلوبة للمؤسسات المسؤولة عن رصد هذه المؤشرات؛
- وأبرزت أهمية تُمج الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه من أجل معالجة قضايا ندرة المياه في الإقليم، وطلبت دعم المنظمة في تطوير مشروعات متكاملة لإدارة مستجمعات المياه؛
- ولاحظت تباين قدرات البلدان في تنفيذ التقنيات المعتمدة في التشجير/إعادة التشجير وإصلاح البيئة الطبيعية، وطلبت إلى المنظمة تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان في هذا الاتجاه؛
- ودعت المنظمة إلى تيسير التعاون الثنائي في مكافحة الحرائق ورصدها، وفي إصلاح الغابات، ومكافحة التصحر، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## ثانياً - الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

- 4- عقدت الدورة العاشرة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في روما، إيطاليا، في الفترة من 9 إلى 11 يوليو/تموز 2019. وحضر الدورة 15 مندوباً من سبعة بلدان أعضاء في الهيئة (هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية)، ومن منظمة حكومية دولية واحدة. واستعرضت الهيئة ما أحرز من تقدم في أنشطة الفترة (2017-2019) وناقشت الآليات التي يمكن أن تُحسّن الفعالية الشاملة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وناقشت الهيئة أيضاً برنامج عملها وميزانيتها للفترة 2018-2019.
- 5- وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات، قامت الهيئة بما يلي:
  - وافقت على توصيتها (RECOFI/X/2019/1) بشأن تقدير أرصدة سمك المكاريل الملكي (*Scomberomorus cavalla*) وإدارتها في منطقة اختصاص الهيئة؛

- ووافقت على تحديد موسم لغلغ مصايد سمك المكاريل الملكي على نطاق منطقة اختصاص الهيئة في الفترة من 15 أغسطس/آب إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2019 لضمان تقيّد جميع البلدان بها خلال نفس الفترة، وستشمل جميع أنواع معدات الصيد المستخدمة في جمع المصيد. ويستثنى من ذلك الصيد باستخدام الشص والخيط؛
- وأقرت بقيمة التعاون بين الهيئة والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، والدور المهم لمذكرة التفاهم المبرمة بين الطرفين في هذا التعاون.
- 6- وفيما يتعلق بمسائل البرنامج والميزانية، قامت الهيئة بما يلي:
  - وافقت على تنظيم حلقة عمل في عام 2020 بشأن الحد الأدنى للإبلاغ عن البيانات/قاعدة بيانات إقليمية لتعزيز قدرة الهيئة في مجال الإحصاءات والمعلومات في إطار برنامج عملها للفترة 2019-2021؛
  - ووافقت على تنظيم حلقة عمل عملية لبناء القدرات المتصلة بنظام رصد الموارد السمكية في عام 2020 لتحديث قوائمه الوطنية الخاصة بجمع مصايد الأسماك ووضع قائمة الهيئة بشأن جرد الموارد البحرية في إطار برنامج عملها للفترة 2019-2021؛
  - وكلفت مجموعة العمل المعنية بإدارة مصايد الأسماك باستعراض القائمة المرجعية للأرصدة من أجل الإبلاغ عن هدف التنمية المستدامة 14-4-1 ورصده (نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيًا).

### ثالثًا - هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى

- 7- عقدت الدورة الحادية والثلاثين للهيئة في الفترة من 17 إلى 21 فبراير/شباط 2019 في عُمان، الأردن، تحت رعاية معالي وزير الزراعة والبيئة في المملكة الأردنية الهاشمية السيد إبراهيم الشحاحدة. وحضر الدورة 26 مندوبًا من أربعة عشر بلدًا عضوًا، ومجموعة مكافحة الجراد التابعة للمنظمة، و4 منظمات معنية بالجراد الصحراوي، وممثل رفيع المستوى من وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، وعدد من الخبراء الاستشاريين والمراقبين. واستعرضت الهيئة تقرير الأمانة بشأن الأنشطة المنفذة خلال الفترة 2017-2019 بالتعاون مع البلدان الأعضاء، وطرحت سلسلة من التوصيات.
- 8- وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات، أوصت الهيئة أو قررت ما يلي:
  - ينبغي للهيئة التنسيق مع وحدات مكافحة الجراد في البلدان الأعضاء من أجل مواصلة جهودها لتشجيع المعاهد البحثية والجامعات على تقديم مقترحات بحثية حول مواضيع الجراد الصحراوي؛
  - وتشجيع مشاركة البلدان في حلقة العمل التي تنظمها هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية لتنسيق تنفيذ مشاريع البحوث، مع إعطاء الأولوية لبحوث الجراد الصحراوي؛
  - وإطلاق مسابقة للتنافس على الجائزة المقدمة من الهيئة في ميدان بحوث الجراد الصحراوي وفقًا للشروط المقررة؛
  - وينبغي أن يُشارك بعض موظفي وقاية النباتات العاملين في البلدان المعرضة لغزو الجراد في عمليات مكافحة الجراد الصحراوي في الميدان أثناء الحملات التي يتم تنظيمها في بلدان الخطوط الأمامية؛

- واقتُرحت البلدان الأعضاء عقد اجتماع بين الهيئة وشُعبة إنتاج النباتات ووقايتها في المنظمة، بحضور إدارات الشؤون القانونية، والمالية، والشؤون الإدارية في المقر الرئيسي للمنظمة لمناقشة مسؤوليات المسؤولين عن الميزانية بناءً على طلب البلدان الأعضاء؛
- ومن المقرر أن يدلي أمين اللجنة بكلمة أمام الدول الأعضاء حول التكنولوجيا الجديدة لاستخدام الطائرات التي تعمل بدون طيار في مسح الجراد الصحراوي ومكافحته وضمان الحصول على التصاريح المطلوبة من السلطات المعنية في حال استخدام تلك الطائرات محلياً؛
- وتم إقرار خطة الطوارئ الإقليمية، ويمكن تفعيلها بمجرد قيام البلدان الأعضاء بتسديد اشتراكاتها وعند تقديم خطط الطوارئ الوطنية (بما في ذلك الموارد البشرية والمالية) إلى أمانة الهيئة.
- وأوصى المشاركون في الدورة الممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في المنظمة بتوجيه دعوة إلى أمين الهيئة للمشاركة في مؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى باعتبار ذلك فرصة لعرض دور الهيئة في الإقليم، وما تضطلع به بلدانها الأعضاء من أنشطة مكثفة في مجال مكافحة الجراد الصحراوي، وإطلاع البلدان على الأضرار المحتملة التي قد يتسبب به الجراد الصحراوي في المحاصيل والمراعي، لا سيما في البلدان المعرضة لتهديدات الفقر والجوع.
- 9 وفيما يتعلق بمسائل البرنامج والميزانية، أوصت الهيئة أو قررت ما يلي:
- وافقت البلدان الأعضاء على طباعة إجراءات التشغيل الموحدة لرشاشات الجراد الصحراوي باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، بالتنسيق مع هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية؛
- وستقوم أمانة الهيئة بتنظيم وعقد دورة تدريبية حول عمليات المسح والمراقبة بالتنسيق مع وزارة الزراعة في العراق؛
- وستُسهّم الهيئة في شراء معدات الرش لطائرة القوات الجوية الملكية R44 المستخدمة في مكافحة الجوية في المملكة الأردنية الهاشمية؛
- وستقوم أمانة الهيئة بتنظيم وعقد دورة تدريبية على عمليات المسح والمراقبة بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في دولة الكويت؛
- وستقوم أمانة الهيئة بتنظيم وعقد دورة تدريبية على عمليات المسح والمراقبة والمعايير البيئية والصحية بالتنسيق مع وزارة الزراعة في الجمهورية اللبنانية؛
- وستقوم أمانة الهيئة بتنظيم وعقد دورة تدريبية على عمليات المسح والمراقبة وحلقة عمل حول عمليات معدات الرش وصيانتها بالتنسيق مع وزارة البلدية والبيئة في دولة قطر؛
- وستقوم أمانة الهيئة بتنظيم وعقد دورة تدريبية على المعايير البيئية والصحية بالتنسيق مع وزارة الزراعة في سلطنة عمان، وستوفّر للوزارة 20 جهازاً لتحديد المواقع و20 بوصلة؛
- وستقوم أمانة الهيئة بتنظيم وعقد جلسة تدريبية على المعايير البيئية والصحية بالتنسيق مع وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية؛
- وتوصي الهيئة أمينها بزيارة الجمهورية العربية السورية لاستكشاف سُبل إعادة تأهيل وحدة الجراد الصحراوي من خلال المانحين. وبالإضافة إلى ذلك، ستُنظّم الأمانة حلقة عمل حول صيانة معدات الرش وستعقد دورة تدريبية حول مسح الجراد الصحراوي ومكافحته والمعايير البيئية والصحية؛



- وفي ضوء الأوضاع الراهنة في اليمن، ستبحث الهيئة سُبل دعم مراكز مكافحة الجراد الصحراوي نظرًا لأهمية المتابعة المستمرة لحالة الجراد الصحراوي بالنظر إلى التطورات في بعض البلدان الأعضاء؛
- وستتصل أمانة الهيئة بمكتب القبول والتسجيل في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بشأن قبول طلابها وبدء عملية التسجيل في أقرب وقت ممكن؛
- وينبغي لمندوبي البلدان الأعضاء التي عليها اشتراكات متأخرة المتابعة مع حكوماتهم بشأن سداد الاشتراكات للصندوق الاستئماني للهيئة؛
- وسيتابع مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة مسألة رفع المساهمة مع السلطات المعنية، على غرار البلدان الأعضاء الأخرى؛
- وستقوم البلدان الأعضاء بتسديد اشتراكاتها السنوية في الصندوق الاستئماني للهيئة وجزءًا من متأخراتها في موعد لا يتجاوز 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 نظرًا للوضع الصعب للصندوق الاستئماني.

### رابعًا - هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية

10- عقدت الدورة التاسعة للهيئة في الفترة من 18 إلى 22 يونيو/حزيران 2018 في إنجمينا، تشاد، بالاقتران مع الاجتماع الثالث عشر للجنة التنفيذية، تحت رعاية معالي السيدة Beassemda Lydie وزيرة الإنتاج والري والمعدات الزراعية في جمهورية تشاد. وحضر الاجتماع مندوبون من جميع البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية (باستثناء السنغال)؛ والأمين التنفيذي للهيئة؛ وممثل المنظمة في تشاد؛ ورئيس الهيئة؛ وممثل عن الفريق المعني بمكافحة الجراد (الجراد والآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود) من المقر الرئيسي للمنظمة؛ والأمين التنفيذي لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى، وممثل الوكالة الفرنسية للتنمية، وممثل المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية وتطبيقاتهما وموظفي أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية. واستعرضت الهيئة تقرير الأمانة عن الأنشطة المنفذة خلال الفترة 2016-2018 بالتعاون مع البلدان الأعضاء، وطرحت التوصيات التالية:

- أن تُحدّد هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، بالتعاون مع دائرة معلومات الجراد الصحراوي في المنظمة، التحسينات التشغيلية المطلوبة لقاعدة البيانات الخاصة بنظام استكشاف بيئة الجراد الصحراوي وإدارتها.
- أن تُدرج بعثة تقييم المرحلة الثانية لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في تقريرها النهائي سجل تنفيذ التوصيات المقدمة من بعثة تقييم منتصف المدة للمرحلة الأولى لبرنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في المنطقة الغربية.
- أن تأخذ بعثة تقييم المرحلة الثانية لبرنامج الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في البلدان الواقعة في غرب وشمال غرب أفريقيا في الاعتبار تجميع موارد الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد في الإجراءات المتخذة لتعزيز استدامة المكافحة الوقائية في المنطقة الغربية.

- أن تُسند إدارة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المسؤولية عن ميزانية الصندوق الاستئماني للهيئة إلى أمينها التنفيذي.
- أن تتخذ البلدان الأعضاء الترتيبات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بتجديد موارد الصندوق الإقليمي لإدارة مخاطر الجراد.
- أن تمضي لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية قدمًا في شراء مركبتين سنويًا في إطار فرقة العمل الإقليمية الغربية في السنوات 2018 و2019 و2020 للاستخدام في تشاد وللقيام بناءً على ذلك بإعداد مذكرة تفاهم مع حكومة جمهورية تشاد.
- أن تتيح أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية يومين لإعداد خطة التدريب الإقليمية الرابعة (2019-2022) في النصف الأول من عام 2019 وعلى هامش اجتماع إقليمي.
- أن تتصل أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية بالسلطات المعنية في النيجر لإجراء تجربة ثانية للطائرات التي تعمل بدون طيار قبل نهاية عام 2018.
- أن تتصل الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد بالسلطات الوطنية المعنية للحصول على معلومات عن اللوائح الحالية لتنظيم استخدام الطائرات التي تعمل بدون طيار.
- أن تُدرج أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية في الإصدار الجديد من النظام الوطني لمكافحة الجراد الصحراوي وحدات للتدريب على الرصد والتقييم وقاعدة بيانات التدريب الإقليمي، وبرنامج إدارة مخزونات المبيدات.
- أن تُسَدِّد البلدان الأعضاء اشتراكها السنوي عن عام 2018 في أقرب وقت ممكن إلى الصندوق الاستئماني للهيئة وأن تواصل جهودها لسداد المتأخرات عند الاقتضاء.
- أن تضع البلدان الأعضاء الصيغة النهائية لميزانياتها المرجعية، مع مراعاة الملاحظات التي طرحت أثناء الدورة التاسعة لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية.

## خامسًا - الحوار الإقليمي المتعدد أصحاب المصلحة

### لتعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية

- 11- عقد الحوار الإقليمي بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية في عمان، الأردن، في الفترة من 3 إلى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وشارك في المشاورة ممثلون عن البلدان الأعضاء الأربعة عشر، وممثلان عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الإقليمية والدولية الخمس عشرة.
- 12- وكان الهدف الرئيسي للمشاورة هو استعراض مشروع استراتيجية المنظمة بشأن تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الزراعية، وتزويد المنظمة بمنظور إقليمي بشأن الاستراتيجية المقترحة. وتم تقديم مشروع تقرير المنظمة المعنون "تقرير تجميحي إقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشأن حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم" ونوقش أثناء الاجتماع.

وبالإضافة إلى ذلك، أتاح الاجتماع فرصة لإحراز تقدم في المجالات التالية:

- زيادة الوعي بأهمية تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الزراعية داخل الإقليم؛
  - وتبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة (بما فيها الفجوات والتحديات) بشأن تعميم التنوع البيولوجي بين بلدان الإقليم؛
  - وتحديد مجالات العمل في القطاعات والأولويات على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك تعبئة الموارد ومشاركة أصحاب المصلحة في التحضير لاعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الذي سيجري اعتماده في كومننغ، الصين، في عام 2020.
- 13- وفيما يلي التوصيات الرئيسية المنبثقة عن المناقشات التي دارت خلال الحوار الإقليمي المتعدد أصحاب المصلحة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية:
- تبادل المعارف: تكوين جماعة ممارسين من المهنيين المعنيين بالتنوع البيولوجي في الإقليم تجمع بين الجماعات المعنية بالبيئة والزراعة وتستفيد من الشبكات القائمة، بما يشمل منصة المنظمة لتعميم التنوع البيولوجي والشبكة التقنية لخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والشبكات الإقليمية الأخرى.
  - البيانات والمعلومات: يُشير التقرير الإقليمي للمنظمة بشأن حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالموضوع. ويلزم توفير معلومات أكثر وأفضل لوضع خطط أساس والاتفاق على أهداف ورصد التقدم المحرز. ومن أمثلة أدوات تقييم التنوع البيولوجي في الزراعة أداة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتقييم التنوع البيولوجي الزراعي والقدرة على الصمود 'DATAR' ومنهجية المنظمة لقياس التقدم المحرز في هدف التنمية المستدامة 2-4.
  - التنسيق: من الأغراض الرئيسية للمشاورات الجمع بين الجماعات المعنية بالزراعة والبيئة. وينبغي تعزيز هذه الصلة من خلال تطوير وتيسير منصات للحوار المشترك بين القطاعات على المستويين الإقليمي والقطري.
  - إذكاء الوعي وبناء القدرات والتثقيف: يجب على صناع القرار، بما يشمل المستهلكين، فهم قيمة التنوع البيولوجي، ويجب على المزارعين معرفة الممارسات المراعية للتنوع البيولوجي وتطبيقها. ويلزم تنظيم حملات للتثقيف وبناء القدرات وتعميق الوعي على جميع المستويات لتعزيز الجهود والاستفادة من القدرات والبرامج القائمة.
  - عملية التقييم: توثيق الممارسات الجيدة والممارسات التقليدية وجمع الأدلة الاقتصادية المطلوبة لتوسيع نطاق هذه الممارسات الجيدة.
  - الابتكار: تم الإقرار بالحاجة إلى إفساح المجال أمام الناس للابتكار. ويمكن تعزيز ذلك عن طريق تكرار الممارسات الجيدة، مثل الحاضنات المرتبطة بمؤسسات البحوث على المستويين الوطني والإقليمي، وعن طريق تعزيز تبادل المعلومات من خلال منصات الابتكار.
- 14- وينبغي التركيز بصفة خاصة على المسائل التالية:
- الأنواع الغازية: يلزم القيام بالمزيد من العمل بشأن هذه المسألة التي تنطوي على آثار كبيرة على الإقليم. وتم الإقرار بالحاجة إلى تكوين صلات مع الأنشطة البحثية والشبكات الجارية بشأن هذه المسألة.

- خدمات النُظم الإيكولوجية: تقدير القيمة الاقتصادية لخدمات النُظم الإيكولوجية التي توفرها عناصر التنوع البيولوجي.
- الملقّحات: التركيز على الملقحات، لا سيما النحل، بالتنسيق مع جماعات النحالين.
- دراسة تغيّر المناخ: ينبغي أن تركز الدراسة الإقليمية على تغيّر المناخ الذي يُعدّ أحد التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي.

## سادساً - مؤتمر أيام الأراضي والمياه

15- عُقد المؤتمر الثاني لأيام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الفترة من 31 مارس/آذار إلى 4 أبريل/نيسان 2019 في القاهرة، مصر. وفيما يلي أهداف المؤتمر:

- تقييم ما حققته البلدان والجهات الشريكة الإنمائية معاً في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة ندرة المياه وتدهور الأراضي؛
- والنظر في رؤي للمرحلة المقبلة من المبادرات الإقليمية، لا سيما مبادرة ندرة المياه؛
- وتقييم الطلب الإقليمي على الاستثمار في قطاعات الأراضي والمياه وتحديد ما يرتبط بذلك من آليات مالية ملائمة (تستهدف أهداف التنمية المستدامة)؛
- تحديث المعارف بشأن الأراضي والمياه، مع مراعاة الابتكارات والتطورات في العلم والتكنولوجيا.

16- وانقسم المؤتمر إلى جزأين رئيسيين، هما الجزء التقني (خلال الأيام الأربعة الأولى) والجزء الوزاري الرفيع المستوى (في اليوم الخامس). وشمل الجزء التقني أربعة مواضيع: ندرة المياه، وتدهور الأراضي، وتغيّر المناخ، وحوكمة الأراضي والمياه. وعولج كل موضوع في جلسة عامة وثلاث جلسات تقنية إلى جانب سوق (لعرض المشاريع والأفكار المبتكرة) ومسابقة للمبرمجين. وأقيمت أيضاً عدة أحداث جانبية استهدفت اللجان التوجيهية للمشاريع أو التدريب. وبالإضافة إلى ذلك حُصّصت جلسة عامة استثنائية للتعاون بين إقليمي آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمشاركة من وزير الري في ولاية بنجاب (باكستان) ووزير الموارد المائية والري في جمهورية مصر العربية نوقشت خلالها الاستجابات الرئيسية للتعامل مع مشكلة ندرة المياه في الإقليمين.

17- وأبدى الشركاء في المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه التي أطلقتها المنظمة اهتمامهم بالمشاركة والتزامهم بعمل المبادرة في الجزء التقني للمؤتمر. وأتاح المؤتمر منتدى لتبادل الخبرات في التعامل مع ندرة المياه. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على مسيرة أستراليا في إصلاح قطاع المياه والتي كان الدافع وراءها موجة جفاف شديد استمرت من عام 1970 إلى 1980.

18- وشارك في تنظيم الجزء الوزاري الرفيع المستوى كل من منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) وجامعة الدول العربية. وتم تصميم هذا الجزء بحيث يشارك الوزراء في قسمين منفصلين: جلسة مداوالات تقنية واجتماع عملي المنحى. وشملت المداوالات التقنية عروضاً تمهيدية وجلستين عامتين ومائدة مستديرة وزارية. وبالإضافة إلى الوزراء، شارك في حلقات النقاش ممثلون عن مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، والجهات المانحة والقطاع الخاص. ودارت المناقشات حول (1) تحديات المياه الزراعية الراهنة التي يواجهها

الإقليم، (2) وسُبل المضي قدمًا لمعالجة جيل جديد من الاستثمارات والسياسات في مجال الأراضي والمياه. وتم تكريس الجزء الثاني من الاجتماع الوزاري لاستعراض مشروع قرار مشترك واعتماده بعد المداولات. وتضمن القرار (1) الموافقة على إعلان القاهرة، و(2) وضع إطار مؤسسي لآلية من أجل التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة.

19- وحضر الاجتماع الوزاري عشرة وزراء للمياه والزراعة يمثلون ثمانية بلدان في جامعة الدول العربية<sup>2</sup>. كما حضر الاجتماع نواب الوزراء والسفراء ورؤساء الوفود من عشرة بلدان عربية أخرى.

20- وفيما يلي ملخص يوجز النتائج الرئيسية للجزء التقني للمؤتمر:

- تشكل المبادرة الإقليمية لندرة المياه منصة فعالة للتعاون والتنسيق بين الشركاء ولتبادل الخبرات بين البلدان.
- يتطلب البُعد المؤسسي لإدارة الموارد المائية إعادة هيكلة التخطيط الاستراتيجي الفعال و/أو تعزيزه.
- السياسات والمؤسسات والوسائل والأدوات مطلوبة جميعاً لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية.
- يجري إدراج الحد من زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في جدول الأعمال الوطني لعدة بلدان، إلى جانب زيادة إنتاجية المياه. وتراعى بقوة أيضاً تدابير صون المياه في الخطط الاستراتيجية لبلدان كثيرة.
- تزداد ملوحة المياه بوتيرة متسارعة وباتت تُشكل تهديداً وشيكاً.
- وصل استنفاد موارد المياه الجوفية في بلدان كثيرة إلى مستويات غير مستدامة، ويلزم اتخاذ تدابير جريئة لوقف استمرار الإفراط في استخراج المياه (وربما عكس مساره). ولا بدّ من إعطاء زخم لحوكمة المياه الجوفية وإدارتها بطرق متقدمة وفعالة، ومن الأمور الأساسية التي يجب أن يشملها ذلك وضع الحدود المستدامة لاستهلاك المياه.
- بالإضافة إلى إدارة الموارد المائية، يلزم تقييم هذه الموارد لبناء الوعي وإحداث تغيير سلوكي.
- تتعرض المنطقة بشدة لتغير المناخ، وينبغي بذل جهود لتحسين تدابير التكيف. ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على أنماط هطول الأمطار ويزيد من تسرب مياه البحر إلى الأنهار والمياه الجوفية، ويؤدي إلى مفاجمة اتجاهات تدهور الأراضي والتصحر.

21- واعتُبرت نتيجة الاجتماع الأول لوزراء المياه والزراعة إنجازاً تاريخياً يتطلب زخماً متواصلًا داخلياً من جامعة الدول العربية وكذلك من خلال جهود موسّعة ودعم من الشركاء الإنمائيين، بما يشمل منظمة الأغذية والزراعة. وفيما يلي أهم نقاط القرار الوزاري:

- الموافقة على إعلان القاهرة: يتضمن إعلان القاهرة مجموعة من الالتزامات ونقاط العمل التي تتناول، من منظور الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والأمن الغذائي، إدارة المياه الزراعية بطريقة شاملة تتجاوز القطاعين لتشمل المسائل ذات الصلة، مثل إصلاح الأسواق، والتجارة، والحماية الاجتماعية. وتدرج هذه الالتزامات ونقاط العمل تحت أربعة محاور: (1) التنسيق الإقليمي الفعال بين قطاعي المياه والزراعة، (2) اتساق سياسات الزراعة والمياه، (3) ازدياد الاحتياجات إلى الاستثمار، (4) استخدام التكنولوجيا والابتكار وتبادل الخبرات.
- التنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة: اعتمدت آلية منظمة للتنسيق تشمل العناصر التالية:
  - اجتماعات وزارية مشتركة تُعقد كل سنتين؛

<sup>2</sup> تشمل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية 22 بلدًا عربيًا.

- وإنشاء أمانة للاجتماعات الوزارية المشتركة تتألف من الأمانة التقنية للمجلس الوزاري للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية؛
- وإنشاء لجنة فنية مشتركة رفيعة المستوى تجتمع سنويًا.

## سابعاً – حلقة العمل بشأن دعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في قطاعي الزراعة والمياه

22- عقدت حلقة العمل الإقليمية في الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر/أيلول 2019 في القاهرة، مصر، كخطوة أولى على طريق التعاون الإقليمي بين المنظمة وشراكة المساهمات المحددة وطنياً لدعم البلدان الأعضاء في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً. وشارك في حلقة العمل ممثلون عن 12 بلداً عضواً. وبالإضافة إلى المنظمة، شارك في حلقة العمل أيضاً الجهة المضيفة وشراكة المساهمات المحددة وطنياً وعدة منظمات، بما فيها نظام دعم الفريق الأفريقي للمفاوضين، والمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمجلس العربي للمياه.

23- وكان الهدف الشامل لحلقة العمل هو الجمع بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتدخلات في مجال تغيير المناخ من أجل إنشاء منصة توفّر قاعدة معرفية ومساحة لتبادل الخبرات كي تظل بلدان الإقليم مواكبة لآخر التطورات بشأن قضايا تغيير المناخ العالمي. وشملت حلقة العمل استعراض الحالة التي وصلت إليها البلدان في تنفيذ المساهمات الحالية المحددة وطنياً والنظر بصورة أولية في صياغة جيل جديد من المساهمات المحددة وطنياً لعام 2020 وما بعده.

24- وساعد هذا الحدث شراكة المساهمات المحددة وطنياً والمنظمة على تحديد التدخلات الممكنة ومناقشة سبل التعاون مع البلدان الأعضاء في المستقبل.

25- وحددت حلقة العمل التحديات المشتركة التالية التي تواجهها بلدان الإقليم:

- الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الدولية، بما فيها صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ، ومن القطاع الخاص؛
- والافتقار إلى القدرات داخل الوزارات التقنية/القطاعية ووزارات المالية والتخطيط؛
- وعدم كفاية المعلومات والمعرفة؛
- وعدم كفاية الهياكل الحكومية؛
- وعدم وجود آليات تنسيق على المستويين الإقليمي والقطري.

26- وفيما يلي التوصيات الصادرة عن حلقة العمل:

- إنشاء آلية للتنسيق التقني بين الحكومات والمانحين والكيانات الأخرى لتوفير الدعم؛
- وبناء القدرات في وزارات المياه والزراعة والبيئة؛
- وتعميم تغيير المناخ في عمليات التخطيط وفي الاستراتيجيات والسياسات الوطنية/القطاعية؛

- وصياغة برامج قطرية/إقليمية لتعميم المساهمات المحددة وطنياً في العمليات والاستراتيجيات الحكومية وكذلك لضمان تنفيذ هذه المساهمات؛
- وتعزيز مشاركة وزارات الزراعة والمياه والتزامها في مجال العمل المناخي؛
- ووضع أطر قانونية قوية؛
- ومعلومات/بيانات أفضل من أجل اتخاذ القرارات، ونُظم القياس والإبلاغ والتحقق، وما إلى ذلك؛
- وترتيب أولويات الإجراءات؛
- وربط تغيير المناخ والمساهمات المحددة وطنياً بالعمليات الإنمائية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما يشمل الجهات الفاعلة على المستويات الحكومية ودون الوطنية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والجهات المانحة، والمؤسسات الأخرى التي تقدّم الدعم؛
- وإجراء حوار دوري رفيع المستوى ومشارك بين القطاعات على المستوى الإقليمي.

### ثامناً - المنتدى العربي للتنمية المستدامة

- 27- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019 في بيروت، لبنان، في الفترة من 9 إلى 11 أبريل/نيسان، تحت شعار ” تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية“. وتماشياً مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ركز المنتدى العربي للتنمية المستدامة على إجراء استعراض متعمق لنفس أهداف التنمية المستدامة (4، و8، و10، و13، و16)، بالإضافة إلى الهدف 17 الذي يخضع لاستعراض سنوي.
- 28- واجتمع أكثر من 300 ممثل رفيع المستوى من الحكومات العربية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، وبرلمانيون، ومؤسسات أكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، من أجل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بغرض تعزيز ثقافة تبادل المعارف وروح التعاون.
- 29- وشمل برنامج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019 عشر دورات خاصة ركزت على كثير من المواضيع ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وتناولت بعض الجلسات ما يلي:
- الشمول والتمكين والمساواة باعتبارها السبل نحو السلام والتنمية
  - النهوض بالعمل المناخي في المنطقة العربية
  - المساواة بين الجنسين
  - النهوض بالعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي من خلال حماية اجتماعية شاملة في البلدان المتأثرة بالنزاعات

30- وعقدت المشاورات الإقليمية التالية تحضيراً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019:

- الاجتماع التشاوري الإقليمي حول تعيّر المناخ تحضيراً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019؛
  - المنتدى العربي الثاني الرفيع المستوى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة؛
  - الاجتماع التشاوري الإقليمي حول البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى 2019.
  - المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية؛
  - المؤتمر الدولي حول "تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة".
- 31- وفيما يلي بعض الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة:

- ضرورة اعتماد النهج التحويلي الذي دعت إليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومبادئها الثلاثة (الشمول والتمكين والمساواة) في عمل المؤسسات وعلى المستويات كافة (لا سيما في البلدان التي تعاني من حالات نزاع أو احتلال)، وذلك لتعزيز صمودها وقدرتها على توفير المقومات الأساسية للتنمية.
- تواجه البلدان العربية المتأثرة بالنزاع صعوبات مضاعفة في تحقيق خطة عام 2030.
- ضرورة الاستثمار في تعزيز المؤسسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- البيانات المتاحة غير سليمة والمعلومات غير كافية للوقوف بدقة على الحالة بشأن أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن الانتظار حتى اكتمال قاعدة البيانات، بل إنه من الضروري المضي قدماً على درب التنمية.